**آخر رئيس للجمهورية؟**

14-09-2022 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

* **شارك على**
* [fb](javascript:;)
* [tw](javascript:;)
* [whatsapp](https://api.whatsapp.com/send?phone=&text=%d8%a2%d8%ae%d8%b1+%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3+%d9%84%d9%84%d8%ac%d9%85%d9%87%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9%d8%9f%20https%3a%2f%2ftinyurl.com%2f2lxoqu54)
* [telegram](https://telegram.me/share/url?url=https%3a%2f%2ftinyurl.com%2f2lxoqu54&text=%d8%a2%d8%ae%d8%b1+%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3+%d9%84%d9%84%d8%ac%d9%85%d9%87%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9%d8%9f)
* [messenger](javascript:;)
* [linkedIn](javascript:;)

**قصر بعبدا.**

[**A+**](javascript:zoomText(2);)[**A-**](javascript:zoomText(-2);)

**طوني عطاالله**

هل يدرك ال[#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86)يون أهمّية الاستحقاقات الدستورية التي دخلها لبنان في الأول من أيلول 2022 مع بدء العد العكسي لانتهاء ولاية رئيس الجمهورية وانتخاب رئيس جديد، إضافة إلى معضلة تشكيل الرئيس المكلّف للحكومة الجديدة، والتعاطي مع هذين الاستحقاقين بجدّية، ضماناً لمصالح اللبنانيين ومستقبل البلاد، وتلافياً لتعطيل أهم المحطات الدستورية التي يمكن أن تمثل الخلاص للبنان من أزماته.  
  
تظهر استراتيجية تعطيل الانتخابات الرئاسية وكأنها رهان قوى داخلية تُدار من الخارج للإيقاع بلبنان في نادي الدول الفاشلة بحيث يكون المواطنون اللبنانيون هم ضحايا ضرب مقوّمات الدولة وانتشار الفوضى في البلاد وعودة عقارب الساعة إلى زمن الدفاعات الذاتية بعد تغييب الحضور الرسمي اللبناني في الخارج وزعزعة الثقة العربية والدولية بلبنان.  
  
صدرت مجموعة دراسات دستورية متفاوتة في قيمتها الحقوقية ومضمونها التحليلي. إلا أنها بقدر تركيزها على المواد الدستورية وغرقها في التفسير، أهملت استشراف المرحلة المقبلة، إقليمياً وسياسياً، التي قد تواجه لبنان في حالة الشغور الرئاسي.  
  
تركزت الأسئلة على احتمالات تشكيل حكومة قبيل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية؛ أو حظوظ الرئيس في البقاء في القصر الجمهوري؛ وما إن كانت الحكومة مخوّلة دستورياً تولّي كل صلاحيات الرئاسة أو لا باعتبارها مستقيلة؛ وهي اقتراحات تنطوي بلا شك على مقاربات متباينة، بل متضاربة في دستوريتها أو لادستوريتها. يعبّر قول لوزير خارجية فرنسا سابقاً بأن "لا حلّ للمعضلة اللبنانية عبر المناقشات القانونية" عن عقم الجدل الدستوري الدائر.  
  
يتحدث العديد من السياسيين عمّا يسمّى "الفراغ" كأنه تطوّر طبيعي أوجده النظام البرلماني في لبنان، ملقين باللائمة كعادتهم على طبقة حاكمة أمعنت في تخريب الدستور والطائف والنظام! ورد في خطاب لرئيس تكتل نيابي 6 مرات أو أكثر كلمة فراغ، تبريراً لطروحات تدعو الرئيس إلى تمديد إقامته في بعبدا. ويستدرج أحد المسؤولين الحكوميين دراسات واجتهادات في الدستور لـ"تعويم" الحكومة وتسلّمها سلطات الرئاسة.  
  
في الحالة اللبنانية، لا تُستعمل كلمة فراغ لأن ليس لها أي مرادف في أي منظومة دستورية وحقوقية في العالم، فالدستور هو استمرار ولا "فراغ" فيه. غايـة القواعـد الدستوريـة والقانونية هـي تنظيـم وتسييـر السلطـات العامـة وتسهيل حياة المواطنين لا التعطيل والعرقلة. الدستور اللبناني لا ينصّ على "الفراغ"، بل ينظم حالة شغور الرئاسة لتفاديها. ووفق روح الدستور، يتعيّن إجـراء الانتخابـات الرئاسيـة في أسرع وقت لأن مجلـس الـوزراء ليـس مدعـواً لممارسـة السلطـة الإجرائيـة باستمـرار، بـل الى ممارستهـا لفتـرة قصيـرة من الزمـن لأنهـا مناطـة بـه وكالـة. والوكالـة هنا، بحـدّ ذاتهـا وفـق طبيعتهـا القانونيـة، لا يمكـن إلا أن تكـون مؤقتـة ولفتـرة زمنيـة قصيـرة.  
  
ظهرت في الآونة الأخيرة سلسلة وقائع غير مطمئنة من استدراج الدراسات والآراء والاجتهادات المذكورة لتبرير بقاء الحكومة لفترة زمنية طويلة، إلى تلويح رئيس تكتل بأن صلاحيات الرئاسة لا تُسلّم لحكومة تصريف أعمال أو حكومة معتبرة مستقيلة. من هنا يتبيّن وجود "نوايا ما" (غالب الظن أنها لا تعبّر عن حسن نيّة) أو مناخ من عدم الثقة لأن ركني السلطة الإجرائية المخولين تأليف الحكومة وتوقيع مراسيمها، كان بإمكانهما إعلان التشكيلة الحكومية التي لم تكن لتحكم سوى أسابيع معدودة حيث إن إجراء الانتخابات الرئاسية يجعلها مستقيلة حكماً. كما أن عدم وجود مهل لتشكيل الحكومة لا يعني أن المهلة مفتوحة وطويلة وممتدة إلى ما لا نهاية، بل يعني أن تكون المهلة معقولة وأن يتم الإسراع في التأليف وعدم التلكؤ أو وضع العراقيل.  
  
  
**مجلس رئاسي لتفريغ**[**#رئاسة الجمهورية**](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%b1%d8%a6%d8%a7%d8%b3%d8%a9+%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%85%d9%87%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9)**أو الحلول مكانها؟**كل من يتحدث عن فراغ، إنما يرمي إلى خلق أوضاع فوضوية أو انقلابية لم يلحظها الدستور اللبناني. وما يجري في لبنان هو تلاعب بالتعددية لضربها. لبنان قد يكون في المرحلة الراهنة قيد التفريغ المتعمّد وفقاً لخطة إقليمية ومحلية تستهدف تكريس استمرار الحكومة بحيث تتحول إلى ما يشبه المجلس الرئاسي. والمجلس الرئاسي كان موضوع اقتراح جرى تداوله خلال مراحل الحروب في لبنان (1975-1990) كبند اعتُقدَ خطأً بأنه "إصلاحي". لكن المتحاورين اللبنانيين أجمعوا على رفضه لكونه يؤدّي إلى شل الحكم وجعله غير فاعل ولا سيما أن الفيديرالية اللبنانية ليست جغرافية أو قائمة على أسس إقليمية كما في سويسرا أو غيرها من الدول الفيديرالية التي تتمتع فيها المقاطعات أو الكانتونات بحكم ذاتي. وهكذا تنحصر صلاحيات الحكومة كمجلس رئاسي ولا يبقى منها سوى قضايا الأمن الوطني، وإدارة العلاقات الديبلوماسية، وضبط المالية العامة.  
  
المراقب للمسار السياسي والدستوري الذي تسلكه أنظمة الحكم في كل من العراق واليمن ولبنان وسوريا، يشير إلى احتمال تعذر ممارسة المؤسسات مهامها الأساسية، وتالياً الاتفاق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية كما حصل في العراق، ولبنان ربما قريباً. عندها يُخشى أن يواجه لبنان سيناريوهات عدة نتيجة الشغور الرئاسي، بينها تسلّم الحكومة مقاليد الحكم. ولا يمكن الرهان على فترة شغور قصيرة، إذ قد تطول للأسف بهدف إلزام اللبنانيين بالتوجّه نحو "مؤتمر تأسيسي" في بلد هو من مؤسّسي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وواضعي شرعة حقوق الإنسان.  
  
من يراهن على تغيير الدستور، فلا بدّ له من قراءة بنود إتفاق الطائف للتأكد من أن التعديلات التي أُدخلت بموجبه على الدستور وسُمّيت إصلاحات كانت هزيلة قياساً على الكلفة الباهظة التي تكبّدها اللبنانيون، وكان في الإمكان إجراؤها على البارد لا على وقع الحروب والقصف والمعابر وقتل الأبرياء. يخطئ من يعتقد أن الظرف مناسب اليوم للاستقواء بحليف داخلي أو خارجي مدجّج من أجل انتزاع حقوق لمصلحة رئيس الجمهورية وتغيير معادلات الطائف وفرض نظرية الثلث المعطل المرفوضة والتي تبرّر فوضى طغيان أقليات على أكثريات والعكس صحيح. إن أقصى ما يمكن إجراؤه اليوم هو تعديلات شكلية تضيف صلاحية رئاسية شبيهة بأداة للزينة، وتجعل من رئيس الجمهورية رئيساً فخرياً ورجل بعبدا بعدما كان في الطائف ملكاً دستورياً مهمّته تسمو في السهر على حماية الدستور واحترامه وتطبيقه وإشهار قواعده المرجعية في وجه كل المتلاعبين، على غرار ما كان يفعل الرئيس فؤاد شهاب.  
  
قد يشبّه البعض صلاحيات الرئاسة اللبنانية بصلاحيات الملك(ة) في النظام البرلماني البريطاني الذي يملك ولا يحكم. وإمعاناً في "الذم" تُنعت بـ"البروتوكولية" أو "الفخرية"! يتجاهل هؤلاء أن الملك أو الملكة في بريطانيا مسؤولان عن مستقبل البلاد. فهل نجد في لبنان هذا الهاجس وهذا الحرص لدى المسؤولين ولا سيما المسؤولين في السنوات الأخيرة؟  
  
  
**آخر رئيس للجمهورية؟**بعد فرض شغور رئاسة الجمهورية ما هي الاستراتيجية الداخلية-الإقليمية المناهضة للبنان العربي الهويّة والانتماء؟ أصبحت الاستراتيجية منذ 2014 على الأقل معروفة في لبنان واليمن والعراق... وهي تفريغ المؤسسات والتعطيل! تجاه استحالة تعديل وثيقة الوفاق الوطني-الطائف من خلال المؤسسات، وخاصة في ما يتعلق بما يسمّى "مثالثة" وما يتعلق بالمواقع الثلاثة العليا في الدولة، قد يكون ضرب مرتكزات الكيان اللبناني من خلال فرض الأمر الواقع التالي: حكومة تتحوّل عملياً الى مجلس رئاسي طويل الأمد ثمّ فرض اعتماده مستقبلاً مع رئاسة مارونية فخرية وخضوع مستمرّ لثلث وتعطيل.  
  
انه تهديم للكيان اللبناني. وإلا فلماذا الإصرار على تشكيل حكومة بألوان محدّدة في بنيتها والافتراض مسبقاً أنها سوف تستمر طويلاً؟ أي حكومة جديدة يجب عليها أن تقدّم استقالتها بعد انتخاب رئيس للجمهورية.  
  
هل تستيقظ ذهنية مارونية ومسيحية (ولا نقول الموارنة) ما زالت تعيش في مخيّلتها الجماعية لبنان الصغير وتطالب شعبوياً "باستعادة حقوق" خطورة شغور رئاسة الجمهورية والتفريغ المتعمّد للمؤسسات والإصرار على تشكيل حكومة غب الطلب لاستمرارية أمر واقع يتحوّل الى مجلس رئاسي؟